

حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار فقه أبو حنيفة

طلاق فإذا الدينار في كيسه لا تطلق .
بحر .

ومنه ما في القنية سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال إن لم تفتحي الباب الليلة فأنت طلاق ولم يكن في الدار أحد لا تطلق نهر ومنه مسائل ستأتي في الفروع آخر الباب . \$ مطلب إن لم تتزوجي بفلان فأنت طلاق \$ تنبيه في فتاوى الكازروني عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي أنه سئل عمن قال لزوجته أنت طلاق إن لم تتزوجي بفلان .

فأجاب لا خفاء في أن مراد الزوج بهذا التعليق إنما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطنته عنها بتفاصيل العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا فيلغو الشرط ويبقى قوله أنت طلاق فتطلاق منجزا كما اختاره بعض المتأخرین من علماء اليمن بناءً استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حالة بقائهما في عصمة الزوج واختار بعض منهم صحة التعليق وجعله ممكنا وأوقع الطلاق في آخر جزء من حياتها أو حياتها لأنه في معنى عدم والعدم متحقق مستمر لكنه لما علقه بالمستقبل صلح جميع زمان لاستقبال لوجوده فلا يتغير له وقت آخر إلى أن ينتهي إلى آخر جزء من الحياة فيتصيق فيقع .

ولحظ بعضهم أنه شرط إلزامي فكان يريد إلزامها بعدم تزوجها بفلان وهو إلزام ما لا يلزم فيلغو ويقع الطلاق منجزا .

أقول ولو قيل بأن مراد الزوج التعليق بعدم إرادتها التزوج بفلان بعد الطلاق صوناً لكلام العاقل عن الإلغاء لم يبعد ويكون في ذلك القول قولها مع يمينها كما في نظائره من الأمور القلبية نحو إن كنت تحببني فإن قالت له لم أرد التزوج به بعدك وقع الطلاق وإلا فلا . ملخصاً .

ثم نقل الكازروني هذه المسألة ثانياً عن الحدادي صاحب الجوهرة أجاب عنها سراج الدين الها ملي رواية عن شيخه علي بن نوح بأنها تطلق وتتزوج من أرادت .

قال الكازروني وهو الذي ينبغي أن يعول عليه أي بناء على أنه تعليق بمستحيل أو شرط إلزامي .

قوله (وكونه متصل بالـ) أي بلا فاصل أجنبى وسيأتي الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طلاق إن شاء الله متصلة .

\$ مطلب التعليق المراد به المجازاة دون الشرط \$ قوله (وأن لا يقصد به المجازاة بالـ) قال في البحر فلو سبته بنحو قربان وسفلة فقال إن كنت كما قلت فأنت طلاق تنجز سواء كان

الزوج كما قالت أو لم يكن لأن الزوج في الغالب لا يريد إلا إيذاءها بالطلاق فإن أراد التعليق يدين وفتوى أهل بخارى عليه كما في الفتح انه يعني على أنه للمجازاة دون الشرط كما رأيته في الفتح وكذا في الذخيرة . وفيها والمحترم والفتوى أنه إن كان في حالة الغصب فهو على المجازاة وإن فعل الشرط انه

ومثله في التأثرانية عن المحيط .

وفي الولوالجية إن أراد التعليق لا يقع ما لم يكن سفلة وتكلموا في معنى السفلة . عن أبي حنيفة أن المسلم لا يكون سفلة إنما السفلة الكافر وعن أبي يوسف أنه الذي لا يبالي ما قال وما قيل له .

وعن